APN
العربية لحماية الطبيعة

رؤيتنا حول التمويل الأجنبي

توجهات عديدة تتخذها الجهات المانحة الأجنبية، كالتهميش الممنهج للزراعة والنظم الغذائية المحلية، وفرض التطبيع مع الاحتلال الصهيوني، جعلتنا نرفض تمويل الحكومات الأجنبية باستمرار، وهو ما أصبح، من وجهة نظرنا، شكلاً من أشكال الاستعمار الحديث.

بشروط مدونة أو ضمنية من التي يفرضها الممولون الأجانب، تفقد تدريجياً العديد من المنظمات المحلية رسالتها، وتصادر حرية تصرفها؛
فتتحول لجهة تنفيذية للأولويات الأجنبية...

وكأنها مقاول!

هناك ضرورة لإحداث تغيير جذري في العلاقة غير الصحية بين الوكالات المانحة، والجهات المحلية التي أفرزت قطاعات اجتماعية واقتصادية مشوهة تتسم بالتبعية المفرطة والتراجع الممنهج.

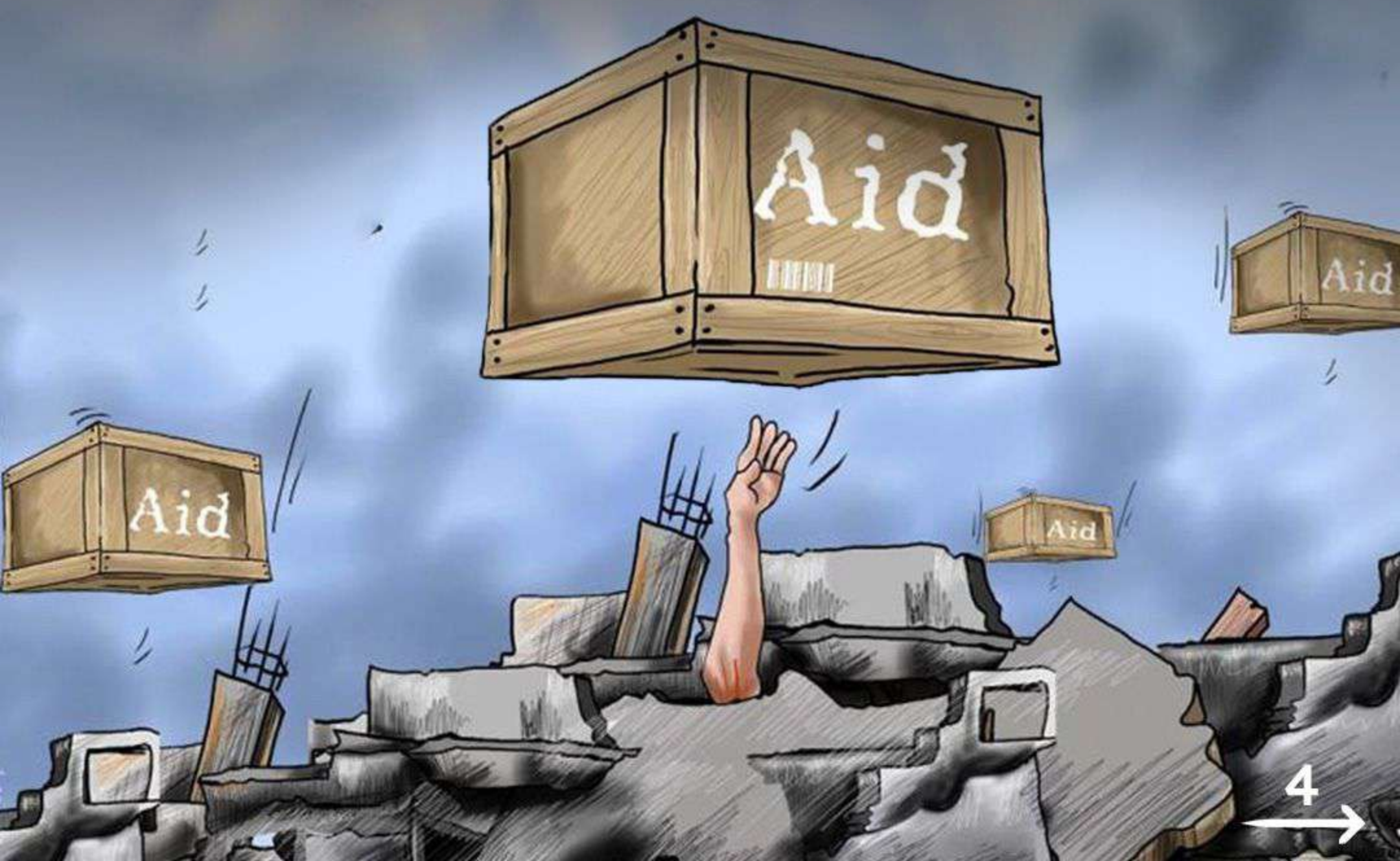

الحرب الحالية على غزة كشفت أن الصراع ليس محصوراً بين الاحتلال الصهيوني وفلسطين فحسب، ولكنها تمثل أكبر ساحة متفجرة في الصراع ما بين الدول الإمبريالية وشعوب العالم التواقة للتحرر.

العربية لحماية الطبيعة

نرفض تغطية انتهاكات هؤلاء المانحين، حتى ولو كانت المشاريع التي يمولونها إنسانية وأخلاقية.

لن نشارك في تكتيكاتهم لتلميع صورتهم.

العربية لحماية الطبيعة

يجب إجراء تقييم متكامل للممولين يشمل أثر التجارب المحلية المختلفة، ونتائجها على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة.

هل

يدعمون القطاعات الإنتاجية؟
يعززون التنمية العادلة؟
يحترمون الخبرات المحلية؟
يتبنون نهجاً حقيقياً لحقوق الإنسان؟

لماذا يمنحون هذه المساعدات؟
هل تؤثر على السيادة الوطنية؟

لا.. شكراً!

هذه الإجابة التي علينا تقديمها لوكالات التمويل الأجنبي ذات الأجندات المشكوك فيها أو ذات سجل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، **حتى لو منحت الدعم بلا شروط.**

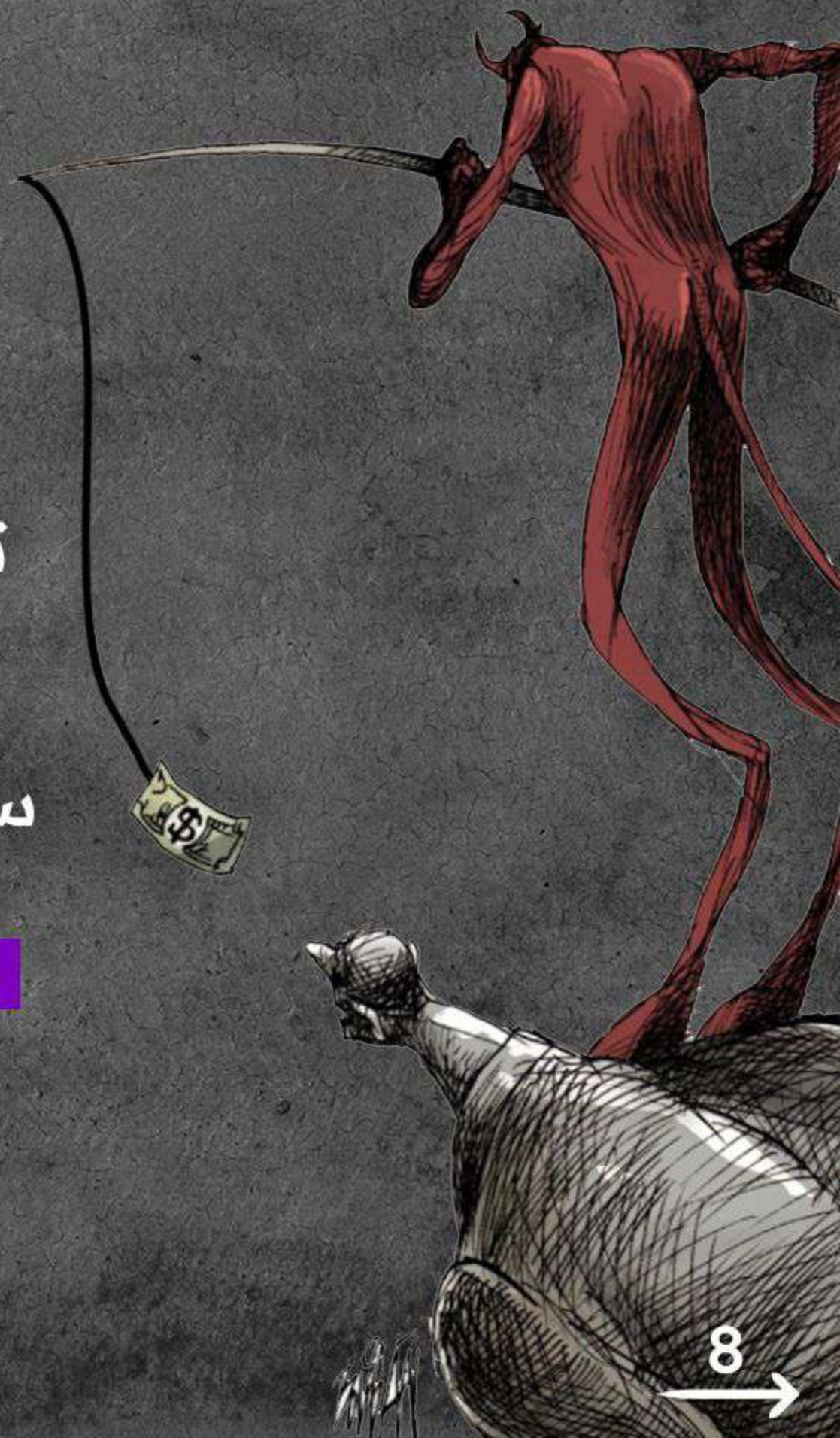

APN
العربية لحماية الطبيعة

هناك ضرورة لبناء تمويل سيادي عبر:

* تعزيز المسؤولية المجتمعية.
* صناديق الدعم الوطنية والعربية.
* إطلاق الحملات الشعبية، التي تضع الأولويات المحلية في صلب أهدافها.

دعونا نبني موقفاً موحداً حتى ننجح في تصويب نهج المانحين؛ فذلك السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الحقيقية العادلة والمستدامة.